الأمم المتحدة

S/2005/719

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2005
Arabic
Original: English

التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا – انعدام الأمن في دارفور

٢ – توافق الشهر الماضي مع حلول شهر رمضان المقدس عند المسلمين، وهو فترة تشهد عادة ابتعادا عن النزاع والعنف، مثلما شهدناه في دارفور خلال شهر رمضان في عام ٢٠٠٤. ولسوء الحظ فإنه في تقريري الذي قدمته عن شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/650) أوردت وصفا للزيادة الحادة في العنف الذي شمل اشتباكات بين الأحزاب، وهجمات على القرى، وتدهور جديد في الأمن بسبب انتشار أعمال قطع الطرق والخروج على القانون. وبصفة عامة فإن شهر تشرين الأول/أكتوبر قد شهد استمرارا لهذا الاتجاه الذي يثير قلقا شديدا.

٣ – وفي الوقت نفسه فإن تكرار، وشدة الاشتباكات المباشرة بين الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الحكومة قد انخفضا مقارنة بالشهر السابق. وعلى الرغم من ذلك فقد أُبلغ عن حدوث مصادمات خطيرة، مثل الاشتباك الذي حدث قرب كوتوم، شمالي دارفور، في منتصف الشهر الذي نتجت عنه حالات وفاة وإصابات فيما بين المدنيين والمقاتلين وأدى إلى تشرد المزيد من السكان. ولا يزال كل من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة يبديان عدم احترام مزمن لنص، وروح، اتفاقات وقت إطلاق النار التي وقّعا عليها.

171105 171105 05-60206 (A)

٤ - ووفقا لما ذكره الاتحاد الأفريقي فإن غالبية انتهاكات وقف إطلاق النار المدعاة كانت تنسب إلى الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. غير أن الاتحاد الأفريقي قد أبلغ أنه قد حدثت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر هجمات من جانب قوات حكومية، كانت تعمل إما بتنسيق واضح مع جماعات الميليشيات أو وحدها على قرى، مثل كابجا وأم بولي (والاثنتان في شمالي دارفور). والمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة في هذا الشأن واضحة: يجب أن تمنع وقوع هجمات على المدنيين بقواتها الخاصة بها؛ ويجب أن تقوم على الفور بنزع سلاح جماعات الميليشيات المختلفة المتحالفة مع الحكومة والمستقلة على حد سواء، التي تواصل عمليات القتل والسلب وتفلت من العقوبة.

٥ - وشهد الشهر الماضي أيضا هجمات على قرى من جانب الميليشيات. وفي واقعة بشعة بشكل خاص حدثت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر نفذت الميليشيات هجوما على قرية فور في منطقة تاما (جنوبي دارفور)، وهو هجوم خلَّف عشرات المدنيين القتلى وعددا أكبر من الجرحى. ولم تتمكن ٢٤٠ أسرة، تقريبا، كانت قد فرَّت إلى أمكاسارا، وهي قرية تبعد بمسافة ٣٧ كيلومترا تقريبا إلى الشمال من نيالا، من العودة لحصد محاصيلهم. وبحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر كان المهاجمون لا يزالون يحتلون منطقة تاما. ومما يثير الانزعاج الشديد أن هذا النوع من التشرد القسري، الذي حدث على نطاق واسع في المراحل المبكرة للنزاع في دارفور، لا يزال مستمرا حتى اليوم دون أن تُبذل أية جهود واضحة من جانب الحكومة لوضع حد لهذه الجرائم الفظيعة.

٦ - ومثلما كان الحال في أيلول/سبتمبر فإن الوضع الأمني في غربي دارفور ظل خطيرا للغاية في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وحتى بعد الوعود التي قُدمتها حكومة الولاية لتنفيذ دوريات مشتركة للقوات العسكرية وقوات الشرطة في الطرق السريعة من أجل ضمان الأمن فإن أعمال الخروج على القانون وأعمال قطع الطرق وصلت إلى مستويات خطيرة لدرجة أن جميع الطرق الخارجة من جنينة لا تُفتح لموظفي الأمم المتحدة إلا إذا كان يصحبهم مرافقون مسلحون موافق عليهم. والوضع المتوتر داخل جنينة نفسها تطَّلب خفض عدد الأفراد غير الضروريين التابعين للأمم المتحدة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. والحد من حرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة في غربي دارفور أثَّر على تقديم المساعدة الإنسانية. وقيام الحكومة بوزع موارد إضافية للشرطة في تشرين الأول/أكتوبر كان خطوة حظيت بالترحيب، غير أنه يجب القيام بالمزيد من جانب الحكومة في الخرطوم، وكذلك من جانب حكومة الولاية، لضمان أن يسود حكم القانون.

٧ - والوضع الأمني السيء في غربي دارفور زادته سوءا مسائل موجودة على امتداد الحدود بين السودان وتشاد. وقد أبرزت تقارير عن حدوث حالات هروب من الجيش التشادي وجود احتمال بأن تؤدي الروابط القبلية العابرة للحدود إلى إضفاء الطابع الدولي على النزاع في دارفور. وعلاوة على هذا فإن الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تضيف أيضا بُعدا آخر للبيئة الأمنية التي تنطوي بالفعل على تحديات. وأنا أدعو حكومتي السودان وتشاد، معا، إلى تنفيذ استراتيجيات نشطة يكون من شأنها أن يقل إلى الحد الأدنى انتقال المسائل من دولة جوار إلى دولة أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى تعقيد المسائل الأمنية لأحد البلدين أو للبلدين معاً و/أو إلى حدوث تداخل مع عمل الوكالات الإنسانية التي تعمل في منطقة الحدود.

٨ - وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر أيضا حدثاً بارزاً فظيعاً بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر قُتل خمسة من أفراد دورية تابعة للبعثة - وهي المرة الأولى التي تتعرض فيها البعثة لمثل هذه الحادثة - خلال معركة جرى فيها تبادل إطلاق النار مع مجموعة مسلحة سبق لها أن احتكت بمقاولين مدنيين اثنين في جنوبي دارفور وقتلتهما. وذكرت دورية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أن المهاجمين كانوا يبدون كأعضاء في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في حين أن قيادة الحركة قد أنكرت أي صلة لها بتلك الحادثة. وهذه الحادثة المأساوية تبعتها في اليوم التالي عملية اعتقال واسعة النطاق، ولو أنها كانت قصيرة الأجل، لأفراد، ومستشارين، تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من جانب جبهة منشقة على حركة العدالة والمساواة قرب تين، شمالي دارفور.

٩ - وفي حادثة أخرى، أُطلقت النار على دورية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قرب تاما، جنوبي دارفور، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر من جانب أشخاص مجهولين يحملون بنادق. وهذا الهجوم لم تنتج عنه إصابات. وهذا التصعيد، الذي لا تخطئه عين، في العنف المستهدَف ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يُبرز الأخطار والمخاطر الجسيمة التي تواجه قوة الاتحاد الأفريقي، كما يُبرز الحاجة إلى أن تتخذ الأطراف جميعها التدابير اللازمة لضمان سلامة، وأمن، أفراد الاتحاد الأفريقي في دارفور. وأنا أود أن أشيد بالشجاعة والعزيمة اللتين تنفذ بهما بعثة الاتحاد الأفريقي ولايتها الحيوية في دارفور.

١٠ - وفي تقريري عن شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥ المتعلق بالوضع في دارفور (S/2005/467)، أبرزت أن عدد الوفيات بسبب العنف قد انخفض نسبيا منذ أوائل عام ٢٠٠٥. غير أن شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ سجلا ارتفاعا في عدد الأشخاص الذين قتلوا في المنطقة. وفي تقريري التالي، وبعد تحليل البيانات ذات الصلة،

سوف أقدم صورة أوضح من حيث تحديد درجة انعكاس اتجاه الوفيات نحو الانخفاض في هذين الشهرين بسبب العنف الذي اتسم به الجزء الأكبر من عام ٢٠٠٥.

١١ - وخلال الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بعد انتهاء فترة تقديم التقارير هذه مباشرة، وقعت حادثة أدت إلى انتهاك حرية الحركة لأفراد فريق الخبراء الذين عينهم مجلس الأمن لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥). وقد وقعت الحادثة خلال آخر زيارة قام بها الفريق إلى الفاشر. وهذه هي المرة الثانية التي تعرض فيها الفريق لمضايقة من جانب أفراد الأمن التابعين للحكومة في دارفور. وقد قدم ممثلي الخاص مسعى بشأن الحادثة إلى وزير الخارجية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وعُقد اجتماع متابعة مع وزير الخارجية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد اعترف الوزير بأن سلوك المخابرات العسكرية ''كان خاطئا''. وأكد الوزير لممثلي الخاص أن أفراد الفريق لديهم حرية الحركة في قيامهم بالأنشطة التي كُلفوا بها، وقدم التزاما بضمان أن تُرفض القضية المرفوعة في المحكمة ضد موظف الأمن التابع للأمم المتحدة الذي رافق أفراد الفريق.

ثالثا - حماية حقوق الإنسان

١٢ - تسبب استمرار العنف إلى نقل المزيد من السكان المدنيين إلى المخيمات. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر فرَّ آلاف المدنيين الموجودين في جميع أنحاء منطقة دارفور إلى أطراف قراهم وإلى مستوطنات مؤقتة ومخيمات للأشخاص المشردين داخليا. وقد استوعب مخيم زمزم الموجود في شمالي دارفور، أكبر تدفق واحد من الأشخاص الذين شُردوا حديثا بوصول ما يزيد عن ٦ ٠٠٠ شخص جديد في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده.

١٣ - والمزارعون يتعرضون أيضا بشكل مستمر لمضايقات من جانب ميليشيات وجماعات قبلية. وفي منطقة أم كادادا، شمالي دارفور، وردت تقارير كثيرة عن سرقات لمنتجات المزارع قامت بها الميليشيات، كما أنه في سينغيتا ودولو وكاراند، جنوب كاس، جنوبي دارفور، أبلغ قرويون عن تعرضهم للمضايقة من جانب جماعات قبلية وميليشيات في شكل القيام بأعمال السلب وقطع الطرق ودفع ''ضرائب'' قسرا من أجل الحماية. والمضاعفات التي ترتبت على عدم دفع تلك الضرائب شملت التدمير المتعمد للحقول المزروعة. وأُبلغ عن حوادث مماثلة في وادي صالح وموكجار (غربي دارفور)، حيث اشتكى المزارعون من تدمير المحاصيل دون أن تبذل السلطات أية جهود، أو تقوم بأية تدخلات، لحمايتهم.

١٤ - وأشار تقريري الشهري السابق بشأن دارفور (S/2005/650) إلى الحصار التجاري الذي فرضته الحكومة على مخيم الأشخاص المشردين داخليا في كالما في جنوبي دارفور، وهو

الحصار المفروض منذ خمسة أشهر. وهذا الحصار، الذي يمنع تدفق السلع والمواد الهامة إلى المخيم، ينتهك بشكل خطير عددا كبيرا من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما يشمل نظام روما الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ولا يزال ممثلي الخاص وزملاؤه مستمرين في السعي من أجل إزالة هذا الحصار في أقرب وقت ممكن على المستوى المحلي ومستوى الولاية، غير أن الحصار لم يُرفع ولا تزال آثاره السيئة على السكان مستمرة. وهذا الوضع هو وضع غير مقبول، وأنا أحث الحكومة بقوة على أن ترفع الحصار دون مزيد من التأخير ودون فرض شروط مسبقة.

١٥ - وكما يُدرك المجلس فإن مخيم كالما كان مصدرا للقلق في شهر تشرين الأول/أكتوبر لسببين آخرين. فأولا، دخل المخيم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر مسؤولون من شرطة الحكومة ومن الأمن القومي دون تقديم إشعار مسبق إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وشقوا طريقهم بالقوة إلى مجمع المنظمات غير الحكومية الدولية وهم شاهرون لأسلحتهم واعتقلوا اثنين من الموظفين الوطنيين دون سبب واضح. وثانيا، بعد الغارة التي قامت بها الشرطة، قام أشخاص من سكان كالما بأخذ مجموعة كبيرة من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية الوطنيين وموظفي سلطة المياه المحلية كرهائن احتجاجا على اعتقال السلطات لأحد الشيوخ داخل المخيم. وجرى بعد ذلك حل الوضع، ولكنني أدين بقوة هذا الهجوم، أو أي هجوم أو اعتداء، على العاملين في المجالات الإنسانية. وهذه الهجمات جميعها تتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وينبغي على الحكومة والأشخاص المشردين داخليا احترام العاملين في المجالات الإنسانية والممتلكات التابعة للمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أن تُحترم بالكامل، في أية إجراءات قضائية تعقب تلك الأحداث، الإجراءات السليمة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تُعدّ عنصرا أساسيا في الدستور الوطني المؤقت.

١٦ - وتصاعد العنف ضد السكان المدنيين في دارفور أثّر بشدة على الأطفال. فخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر قُتل، واختُطف، عدد من الأطفال في المنطقة. وبالإضافة إلى هذا، وعلى الرغم من تكرر الإعراب عن القلق في مناسبات مختلفة ب شأن مسألة المقاتلين الأطفال، لا تزال الأطراف جميعها تجند الأطفال. وقد تسلّمت مرة أخرى تقارير مثيرة للقلق عن مشاركة الأطفال في الأعمال العدائية في شمالي دارفور.

١٧ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير استمرت بعثة الأمم المتحدة في السودان في توثيق حالات ارتكاب أعمال عنف خطرة ضد النساء والفتيات أسبوعيا. ومشكلة العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس كانت مثيرة للقلق بشكل خاص في غربي دارفور، حيث وثّقت بعثة الأمم المتحدة في السودان ٢١ حالة: ٩ حالات اغتصاب، و ٤ حالات محاولة

اغتصاب، و ٨ حالات اعتداء. وفي إحدى الحالات أبلغت امرأتان موظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة أنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر قامت مجموعة مكونة من ١٠ رجال مسلحين يرتدون الزي الكاكي ويركبون خيولا وجمالا باغتصابهن هن و ٤ نساء أخريات خارج مخيم الأشخاص المشردين داخليا في موريتي. وفي حالة أخرى كان عمر الضحية ١٥ سنة. وأنا لا أشعر فحسب بالقلق العميق إزاء تلك الانتهاكات المبلّغ عنها ولكني أشعر أيضا بالاستياء لأن الضحايا لا يزالون مُحجمين عن إبلاغ الشرطة بالحوادث بسبب الخوف من الانتقام ولانعدام الثقة في قدرة السلطات على إجراء التحقيقات المناسبة واستعدادها لذلك.

١٨ - وفي الوقت نفسه فإنه خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر مُنحت بعثة الأمم المتحدة في السودان فرصة أكبر لدخول مرافق الاعتقال في دارفور. وبالإضافة إلى دخول مرافق السجون النظامية سمح مدير الأمن الوطني التابع للولاية في نيالا (جنوبي دارفور) للبعثة بزيارة مرفق الاحتجاز التابع للأمن الوطني في المدينة لأول مرة. غير أن أربعة معتقلين من بين المعتقلين الذين أجرت البعثة مقابلة معهم أبلغوا أنهم قد تعرضوا للضرب خلال استجوابهم من جانب أعضاء جهاز الأمن الوطني.

رابعا - الوضع الإنساني

١٩ - من المتوقع أن ينخفض على مدى الأشهر القادمة عدد الأشخاص الذين تأثروا بالأزمة في دارفور، الذي استقر عند ٣,٤ مليون شخص، وذلك لأن السكان المقيمين الذين تمكنوا من زراعة المحاصيل سوف يستفيدون من تحسن نواتجها. وهطول الأمطار بكميات مناسبة مع زيادة النسبة المئوية للسكان النشطين يجعل من المرجح أن يتحسن المحصول مقارنة بالموسم الأخير. غير أن نسبة كبيرة من السكان الضعفاء سيبقون معتمدين على المعونة الغذائية وذلك لأن التنبؤات تشير إلى أنه سيكون هناك عجز في الحبوب يتراوح مقداره بين ٣٧٤ ٠٠٠ طن و ٥٠٧ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٦. ونسبة السكان المقيمين الضعفاء الذين تتوفر لديهم إمدادات غذائية كافية من وسائلهم الخاصة بهم لا تزيد عن ٢٠ في المائة مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠٤.

٢٠ - وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، انخفض قليلا عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى ١,٧٥ مليون شخص نتيجة لحالات تسجيل جديدة وعودة عدد من الأشخاص على نطاق ضيق. ومنذ أن بدأت عملية إعادة التسجيل في آذار/مارس ٢٠٠٥ انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا بما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. والعملية الجديدة لعد الأشخاص التي أجريت في مخيم كالما في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بعد ستة أشهر من السلوك المعوق من جانب السلطات والشيوخ الموجودين في المخيمات، بيّنت أن عدد سكان المخيم

هو ٠٠٠ ٨٧ شخص، وهو عدد يقل كثيرا عن العدد الذي استُخدم من قبل وهو ٠٠٠ ١٣٠ شخص. ومع ذلك فإن مخيم كالما لا يزال هو أكبر مخيم للأشخاص المشردين في دارفور. وقد غادر عدد من الأشخاص المشردين داخليا المخيمات بسبب حلول موسم الزراعة. ووفقا للدراسة الاستقصائية عن الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في دارفور التي أجريت في أيلول/سبتمبر من جانب برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) كانت نسبة ١٩ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا الموجودين في المخيمات يمارسون أنشطة زراعية. غير أن فرصة وصول الغالبية العظمى من أولئك الأشخاص المشردين إلى الأراضي لا تزال غير مضمونة أو أنها معدومة. ومن المتوقع أن يظل العدد الإجمالي لأولئك الأشخاص على ما هو عليه، إلى حد كبير، إلى أن يبدأ موسم الزراعة القادم في أوائل عام ٢٠٠٦ وذلك على الرغم من أن أعمال العنف قد زادت مؤخرا.

٢١ - وقد أكدت الدراسة الاستقصائية أيضا حدوث تقدم عام وشامل في الوضع الإنساني، حسبما أشير إليه مسبقا في تقييمات ودراسات استقصائية مختلفة. ومعدلات سوء التغذية المتوسط انخفضت منذ العام الماضي من ٢١,٨ في المائة إلى ١١,٩ في المائة في هذا العام، وانخفضت معدلات سوء التغذية الشديد إلى ١,٤ في المائة بعد أن كانت ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤. وبالمثل فإن معدل سوء التغذية الحاد العالمي للأطفال انخفض من ٢١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وانخفضت معدلات الوفيات من ٠,٧٢ في المائة في العام الماضي إلى ٠,٤٨ في المائة في هذا العام، وهي نسبة تقل كثيرا عن عتبة الأزمة وهي حالة وفاة واحدة لكل ٠٠٠ ١٠ شخص في اليوم. وبالمثل، حدث تحسن بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال ومعدل سوء التغذية. والمعدل الخام الشامل للوفيات بالنسبة للأطفال الذين يقل سنهم عن خمسة أعوام انخفض من ١,٠٣ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠ شخص في اليوم في عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٧١ في عام ٢٠٠٥.

٢٢ - وتحسن المؤشرات جاء نتيجة مباشرة للجهود الدؤوبة والمنسَّقة التي تبذل من جانب المجتمع الإنساني، وهو ما أدى إلى تحسن الظروف في جميع قطاعات إنقاذ الحياة. ومن المهم التأكيد على أن تلك التحسينات لا تعني أن أوجه القلق المتعلقة بالأمن الغذائي الشامل قد عولجت. والوضع لا يزال هشاً ويعتمد إلى حد كبير على تقديم المساعدة الإنسانية. وإذا أصبحت فرصة الوصول إلى السكان المتأثرين محدودة فإن الوضع سيتحول إلى ما هو أسوأ. وتوجد أمثلة محددة لهذا السيناريو. ففي المناطق التي كانت فرص الوصول إليها أقل، مثل المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لا يزال الوضع الإنساني يثير قلقا بالغاً. ولن يكون من الممكن أن تستمر التحسينات إلا إذا كان انعدام

الأمن على الطرق لا يمنع جلب مواد الإغاثة إلى من هُم بحاجة إليها. ومن هذه الناحية شهدت عمليات الإغاثة نكسات جديدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٢٣ - والصدامات المسلحة وأعمال قطع الطرق في غربي دارفور فرضت محدِّدات قاسية على حركة المجتمع الإنساني في جنينة؛ إذ أن جميع الطرق الخارجة من المدينة محظورة بالنسبة لحركة المرور للأعمال الإنسانية، كما أن موظفي الأمم المتحدة غير الضروريين وبعض موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية نُقلوا إلى مواقع أخرى. وفي جنوبي دارفور، يُعتبر الوضع الأمني متوترا للغاية في شمال وشرق وجنوب نيالا، مع وقوع حوادث تقوم بها عصابات قطع الطرق يوميا. ومنطقة شمالي دارفور هي المنطقة الوحيدة التي لا تزال قدرة الأمم المتحدة على الدخول إليها كبيرة بدرجة معقولة رغم الهجمات التي تُشنّ على القرى والمدن والتي تُرغِم المنظمات غير الحكومية الدولية في بعض الأحيان على أن تسحب موظفيها. وفرص الدخول المتاحة أمام الأمم المتحدة في جميع أنحاء دارفور انخفضت إلى ٨٠ في المائة تقريبا في أيلول/سبتمبر وإلى أقل من ٧٥ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر (وهي أقل نسبة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤). وإضافة إلى هذا فإن تزايد العنف الذي تتعرض له قوة الحماية التابعة للاتحاد الأفريقي يلقي ظلالا من الشك على قدرة المجتمع الإنساني بالنسبة للاضطلاع بأعماله في ظل ظروف أمنية محفوفة بالمخاطر.

٢٤ - وعلى الرغم من الوعود التي قُدمت إلى الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ فإن عناصر من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لجأت من جديد إلى اختطاف موظفين تابعين لمنظمة غير حكومية وطنية. وبعد محادثات مطوّلة أُطلق سراح الأشخاص الثلاثة الذين اختُطفوا دون أن يتعرضوا لأذى. وأنا أُصر على أن تحترم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمجموعات الأخرى والحكومة، حياد المنظمات الإنسانية وأن تمتنع عن وقف المساعدات التي تقدّم إلى السكان الضعفاء في دارفور. وجدير بالملاحظة أن السلطات الحكومية في دارفور تعوق في كثير من الأحيان تنفيذ الأعمال الإنسانية. ومنذ توقيع البلاغ المشترك في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لا توجد قواعد تشمل دارفور بأكملها وتنص على أن يتنقل دون قيد الموظفون العاملون في مجال الخدمات الإنسانية، الذين لا يزالون يعتمدون على قرارات محلية أو خاصة.

خامسا - عملية دارفور السلمية

٢٥ - انتهت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الجولة السادسة لمحادثات السلام فيما بين الأطراف السودانية بشأن دارفور التي عُقدت في أبوجا وذلك بعد أسابيع من مفاوضات شاقة أجراها الاتحاد الأفريقي بين الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

وحركة العدل والمساواة. وفي الاجتماع الختامي، اعتُمد بلاغ مشترك من جانب الأطراف التي أعربت عن التزامها ''بأن تجعل الجولة القادمة'' المقرر لها أن تبدأ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ''جولة حاسمة''. وعلى الرغم من أن المحادثات لم تحقق تقدما كبيرا، كما كان مأمولا، حدث عدد من التطورات الإيجابية خلال المفاوضات وذلك على الرغم من وجود خلفية العنف الدائر في دارفور.

٢٦ - والمحادثات التي جرت في أبوجا سبقتها حلقات عمل عُقدت في الفترة من ١٥ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية. وبدء المفاوضات الفعلية، التي كان مقررا أن تجرى بعد عقد حلقات العمل مباشرة، تأخر بسبب النزاع على شرعية مشاركة ممثلي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المحادثات. وفي حين أن رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، عبد الواحد، قد بعث بقائمة حُدّدت فيها الوفود إلى المحادثات فإن الأمين العام للحركة، ميني مناوي، قدّم قائمة منفصلة مدعيا أن القائمة الأولى لم تكن تمثل أصحاب الشأن. ووصلت إلى أبوجا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ مجموعة تضم ١٠ قادة ميدانيين يمثلون جماعات قبلية مختلفة، وكذلك ٣ ممثلين من مكتب مناوي في أسمرة، وشددوا على ''حيادية'' جماعتهم بالنسبة للخلاف الجاري بين رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وأمينها العام، ووعدوا بتعزيز الوحدة داخل الحركة. وعلى الرغم من المشاورات التي استغرقت أسبوعا فإن قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لم تتمكن من التوصل إلى حل وسط لهذه المسألة. وقد تواصلت في أواخر الشهر الصعوبات بين جبهتي جماعة المتمردين. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عُقد في شمالي دارفور مؤتمر مصالحة للحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي حين أن ميني مناوي حضر المؤتمر فإن عبد الواحد لم يحضره ولكنه أرسل وفدا عمل على تأخير المؤتمر.

٢٧ - وعلى الرغم من انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان فإن وساطة الاتحاد الأفريقي استمرت وبدأت المحادثات، بداية مع لجنة المشاركة في السلطة، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. والمناقشات المتعلقة بتقاسم الثروة ولجنة الأمن لم تبدأ إلاّ قرب نهاية الدورة.

٢٨ - وعلى الرغم من أنه كان يتعين أن تجرى المفاوضات بشأن العناصر الرئيسية الثلاثة للمحادثات بالتوازي فإن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة، اللتين شكّلتا وفداً موحداً طوال المحادثات، ذكرت أن القدرة على مناقشة بعض من تلك العناصر ليست متوفرة داخل الحركات، وخاصة بالنسبة لعنصر تقاسم الثروة. وعلى الرغم من ذلك فإن جدول الأعمال المتعلق بتقاسم الثروة اعتُمد قبل تأجيل المحادثات.

٢٩ - وعلى الرغم من الصعوبات التي ووجهت في بداية الجولة السادسة فقد أُحرز بعض التقدم، وخاصة بالنسبة للبنود الثلاثة الأولى من البنود التسعة المدرجة على جدول الأعمال المتعلق بتقاسم السلطة: مبادئ عامة بشأن تقاسم السلطة؛ وحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والمعايير والمبادئ التوجيهية لتقاسم السلطة. وإضافة إلى هذا فقد بدأت مناقشات بشأن البند الرابع من جدول الأعمال، وهو النظام الاتحادي وجميع مستويات الحكومة، وذلك على الرغم من أن موقفي الطرفين لا يزالان مختلفين بدرجة كبيرة. وهناك، بصفة خاصة، أوجه قلق إزاء احتمال أن تواصل الحركتان حجب اعترافهما باتفاق السلام الشامل أو بالدستور الوطني المؤقت وذلك على أساس أنهما لم تكُنا طرفين في المفاوضات التي جرت بشأنهما. وإلى أن تبدأ الجولة التالية من المحادثات، يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أو قربه، سوف تجري الجهة القائمة بالوساطة مشاورات مع الأطراف بشأن هذه المسائل المعلّقة، أو غيرها، بما يشمل الحوار فيما بين جماعات دارفور.

٣٠ - وبعد أن توقفت لفترة طويلة اجتماعات اللجنة المشتركة التي أنشئت بموجب بروتوكول إنجمينا المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ منذ أن عقدت اجتماعها الأخير في شباط/فبراير ٢٠٠٥، عُقد الاجتماع التاسع للجنة المشتركة في العاصمة التشادية يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وقد عُقد الاجتماع بالتوازي مع اجتماع محادثات أبوجا وكان لكل اجتماع تأثير إيجابي على الاجتماع الآخر.

٣١ - وخلال الاجتماع تعرضت الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لانتقادات شديدة بسبب انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار، في حين أن جماعات الميليشيات تعرضت أيضا لانتقادات بسبب هجمات شُنّت على المدنيين. وقد أشير إلى أن الحكومة لم تحقق أي تقدم لنزع سلاح الجنجويد؛ وإلى أن الحركات عجزت عن تحديد مواقفها وفصل قواتها على أرض الواقع. وحثت اللجنة الأطراف على أن تعطي مؤشرات مكتوبة لمواقف كل منها إلى لجنة وقف إطلاق النار؛ وأكدت من جديد دعوتها إلى نزع سلاح الجنجويد فورا؛ وحثت الحكومة على أن تسمح بدخول ١٠٥ ناقلات أفراد مصفحة وفّرتها كندا لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى دارفور. غير أن الحكومة قد أعربت عن استعدادها للسماح بدخول ٣٥ ناقلة أفراد مصفحة فقط إلى المنطقة، ولكنها أشارت إلى استعدادها للنظر في دخول الناقلات الباقية وعددها ٧٠ ناقلة. وأخيرا، اتُفق على أن تجتمع اللجنة المشتركة بانتظام، وربما كل شهر.

٣٢ - ولضمان نجاح هذه العملية الحيوية يتعين إجراء تنسيق مستمر فيما بين الشركاء الدوليين. وقد حان الوقت أيضا لأن يعمل أصحاب المصلحة جميعهم على أن ينسقوا على

نحو وثيق جميع الأنشطة التي سيتعين تنفيذها بعد اختتام محادثات السلام بنجاح. وهذه الأنشطة تشمل: سد الفجوة الموجودة بين الإغاثة والتنمية، والمساعدة في العودة الطوعية؛ ورصد وقف إطلاق النار؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وأنشطة الشرطة؛ وحكم القانون ورصد حقوق الإنسان. وإضافة إلى هذا فإن الحوار والتصالح فيما بين الجهات المعنية داخل دارفور هما مسألتان سياسيتان ينبغي معالجتهما خلال المحادثات، وبعدها، إذا ما أريد بالفعل أن تكون تسوية السلام تسوية شاملة بالفعل.

٣٣ - ودعم المجتمع الدولي لاتفاق سلام بشأن دارفور سوف يعتمد أيضا على عدد من العوامل، من بينها أن يكون الاتفاق متسقا على نطاق واسع مع اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت واحترام الترتيبات الدستورية التي وضعت من أجل جنوبي السودان؛ وإمكان تطبيقها على مناطق نزاع أخرى في البلد، مثل شرقي السودان؛ وإدراج تدابير لإنفاذ وقف دائم لإطلاق النار في دارفور على نحو يتسم بالفعالية. وتلك الاحتياجات، وكذلك أن تكون الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان طرفا شريكا في المفاوضات جديرا بالثقة، وإدراج الحركة الشعبية لتحرير السودان في عملية وضع السياسات المتعلقة بدارفور التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية، هي مسائل ينبغي التركيز عليها من جانب المجتمع السوداني والمجتمع الدولي، على أنها ذات أولوية، قبل أن تنتهي الفترة التي تسبق الدورة القادمة.

٣٤ - وبوضع ما سبق في الاعتبار فإن ممثلي الخاص، جان برونك، نظّم اجتماعا للمبعوثين الخاصين إلى عملية السلام في دارفور في الخرطوم يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. والمبعوثون والممثلون الخاصون لكل من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

سادسا - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٣٥ - بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر بلغ مجموع قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ٦ ٧٠٦ أفراد. وهذا الرقم يشمل ٦٩٩ فردا من المراقبين العسكريين و ٨٧٨ ٤ فردا من قوة الحماية و ١ ١٩١ فردا من ضباط الشرطة المدنية و ٢٧ فردا من الموظفين المدنيين الدوليين و ١١ موظفا كلِّفوا بدعم لجنة وقف إطلاق النار. وبعد أن توقف تكوين البعثة لفترة قصيرة في أيلول/سبتمبر فإنه تواصل في تشرين الأول/أكتوبر.

٣٦ - ومع اقتراب بعثة الاتحاد الأفريقي من اكتمال القوام المرخص به وهو ٦ ١٧١ فردا عسكريا و ١ ٥٦٠ فردا من الشرطة المدنية فإن لجنة الاتحاد الأفريقي تركّز الآن على ضمان

وصول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى طاقتها التشغيلية الكاملة. وفي حين أن بعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال تقوم بنشاط بأنشطتها الخاصة بالدوريات والرصد فإن مهامها التي تنطوي بالفعل على تحديات كبيرة قد أصبحت صعبة إلى حد كبير نتيجة للهجمات التي وقعت في شهر تشرين الأول/أكتوبر على أفرادها وتقاعس الحكومة عن نزع سلاح الجنجويد، وكذلك استمرار الصعوبات اللوجستية.

٣٧ - وواصلت الأمم المتحدة طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر توسيع نطاق تعاونها النشط وتأييدها القوي ليشمل الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الحالي يقوم فريق من مقر الأمم المتحدة بتقديم برنامج دراسي مدته ثلاثة أسابيع لموظفين من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وسوف يشكِّل المشاركون في البرنامج، وعددهم ٤٢ موظفا، الركيزة الأساسية من الموظفين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ولمقر الاتحاد الأفريقي في المستقبل. والأمم المتحدة تواصل أيضا بذل جهودها لتسهيل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل ضمان توفير إمدادات الوقود لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٣٨ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس فريق وحدة تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي التابعة للأمم المتحدة، اللواء هنري هانيد (وهو متقاعد)، بمصاحبة وفد من الاتحاد الأفريقي في زيارة قام بها لدارفور، وهو وفد أُرسل إلى المنطقة من أديس أبابا لإظهار التضامن مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ولتشجيع تلك القوات على أداء مهامها رغم الهجمات والاعتقالات التي جرت مؤخرا، وكذلك لتقديم المشورة بشأن المسائل التشغيلية الرئيسية.

سابعا - ملاحظات

٣٩ - تواصلت الزيادة الخطيرة في العنف في دارفور لشهرها الثاني، وهو ما أثَّر تأثيرا خطيرا على تسليم المساعدة الإنسانية وأودى بحياة مدنيين وأفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقلّل احتمالات عودة الأشخاص المشردين داخليا في بعض المناطق، وهي احتمالات كانت قد تحسّنت. كما شُرِّد مدنيون، مرة أخرى، من قُراهم وذلك للمرة الثانية أو الثالثة في بعض الحالات. وإضافة إلى هذا فإن الخطر المحدق لانعدام القانون بالكامل وللفوضى آخذ في الاقتراب، وخاصة في غربي دارفور، مع تزايد عدوانية أباطرة الحرب وعصابات قطع الطرق وجماعات الميليشيات.

٤٠ - وزيادة تدهور الموقف لا يمكن وقفها إلا بالدعم السريع للتقدم الذي أُحرز في الجولة السادسة لمحادثات أبوجا. والتوصل إلى حل سياسي هو أمر له أهمية بالغة، وتحقيق مثل هذا

الحل يتطلب أن يعمل المجتمع السوداني والمجتمع الدولي على تنسيق جهودهما الجماعية من أجل تحقيق هدفين محددين. فأولاً، هما بحاجة إلى وضع الأساس من أجل إنهاء الجولة السابعة المقبلة لمحادثات السلام في أبوجا بنجاح. وينبغي أن تكون هذه الجولة هي الجولة الأخيرة. ومن المهم أن يُعقد اتفاق إطاري للسلام قبل انتهاء العام. وثانيا، من المهم أن يبدأ المجتمع الدولي على الفور، بالتنسيق مع الأطراف السودانية، في تخطيط البرامج والمساعدات التي ستكون ضرورية لضمان التنفيذ الناجح لأي اتفاق سلام يتم التوصل إليه على مائدة المفاوضات في أبوجا.

٤١ - والشركاء الدوليون سيكون أمامهم عدد من الفرص لتنسيق، وتعزيز، الاستراتيجيات والمهام قبل استئناف عملية أبوجا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن تركّز العناصر الهامة لأي نهج منسّق على رأب الصدع الذي حدث داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإجراء مشاورات دينامية منظّمة بين فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي والأطراف بشأن المسائل المعلّقة بالنسبة للجنة تقاسم السلطة، وتشجيع اشتراك عناصر من الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في إتمام المفاوضات. وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي أن يكون واضحا للأطراف جميعها أن محادثات السلام التي تجرى في أبوجا ويعمل الاتحاد الأفريقي على تسهيلها هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق حلّ مقبول. وإجراء محادثات خارج هذا الإطار، حيث تُستبعد بعض الأطراف، لن يؤدي أبدا إلى أية اتفاقات دائمة.

٤٢ - والمجتمع الدولي سيكون له أيضا دور رئيسي في المساعدة على تنفيذ أي اتفاق تتوصل إليه الأطراف. والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والحكومات الشريكة التي دعمت جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في دارفور، سيكون من المستصوب بالنسبة لها أن تبدأ في عملية تخطيط عاجلة وموضوعية بحيث تكون مستعدة لتقديم نوع، ومستوى، المساعدة التي ستكون مطلوبة لتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه. وطبيعة هذه المساعدة من حيث اتساع نطاقها، هي مسألة مفهومة بالفعل إلى حد كبير - وتشمل مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وأنشطة الإنعاش الأولية، وتقديم الدعم لجهود المصالحة. وقد آن الأوان للبدء في عملية تخطيط محددة، دون تأخير، من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام يمكن للأطراف تحقيقه. وشعب دارفور جدير ليس فقط بتحقيق السلام على مائدة التفاوض في أقرب وقت ممكن بل أيضا بدعم السلام على وجه السرعة من خلال عملية تنفيذية مخططة تخطيطا جيدا ومزودة بالموارد اللازمة. وينبغي على حكومة السودان وشركائها الدوليين تعبئة أنفسهم من هذه الناحية على وجه السرعة. وأنا أؤكد من جديد أن الأمم المتحدة سوف تقدم دعمها وتعاونها الكاملين لهذه المساعي الحيوية.